السكان الاصليين من اجل الاستيلاء على ارضهم ، ومن بقي منهم في فلسطين يجب ان يبقى لاجئا على ارضه ، اي مواطنا ليس له وطنا .

٥ ـ السيطرة على الاقتصاد في المناطق المحتلة :

منذ قيام « اسرائيل » باحتلال الضفة والقطاع وسيناء والجولان وهي تسير على خط منهجي محدد يقوم على ربط اقتصاد هذه المناطق بعجلة الاقتصاد « الاسرائيلي » لكي يصبح في النهاية معتمدا كليا على الاقتصاد « الاسرائيلي » من ناحية ، وليخلق وقائع مادية من المصالح المشتركة وخاصة مع شرائح معينة من ناحية اخرى . وتحتل هذه الصورة في عملية التبادل التجاري بين هذه المناطق و « اسرائيل » ما يقرب من ٩٠ بالمئة من هذا التبادل يتم مع « اسرائيل » وعن طريقها مباشرة . يضاف الى هذا قيام الصناعات المشتركة وتشجيعها فيما بين ممولين « اسرائيليين » وعرب وفي العادة تقام هذه الصناعات في المناطق المحتلة وبرؤوس اموال تستطيع منافسة رؤوس الاموال الوطنية المحلية .

وعملية فرض انواع معينة من الزراعات على مزارعي هذه المناطق مما تحتاج اليها « اسرائيل » في سوقها او في صناعتها الغذائية ولا يقوم بزراعتها المزارع « الاسرائيلي » في مناطق احتلال ٤٨ بسبب تدني مردودها واهتمامه بزراعة اخرى . وعلى صعيد اخر تجري عملية ربط كهرباء هذه المناطق بكهرباء « اسرائيل » بشكل متسارع مما يفسح المجال لمجيء وقت تصبح فيه الغالبية العظمى من هذه المناطق مرتبطة بالكهرباء القطرية «الاسرائيل» . وتحت ضغوط ظروف تقوم بصنعها « اسرائيل » منذ الاحتلال . حيث منعت البلديات من تجديد مولدات الكهرباء التي اصبحت قديمة من ناحية ولا تفي بجزء من متطلبات الاهالي خاصة على ضوء التطور الذي حصل خلال السنوات الماضية . حيث اتسعت عملية الاعتماد على الكهرباء اذ كان هذا للاستهلاك المنزلي او للصناعة . وقد رافق كل هذا فرض القوانين الاقتصادية المطبقة في اسرائيل على هذه المناطق مثل قانون ضريبة القيمة الاضافية وغيرها . ومؤخرا قرار بيغن السياسي بربط المناطق المحتلة بادارة الدولة وما لهذا القرار من معاني مباشرة على علاقة اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي في المحصلة النهائية. فان اقتصاد هذه المناطق على ضوء حالة الضعف التي يعاني منها في كافة الجوانب وعدم قدرته على المنافسة ونتيجة مجموعة من الاجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال سيصبح اقتصادا ملحقا بالاقتصاد الاسرائيلي وبعجلته بعد فترة من الاحتلال . وقد قطع شوطا كبيرا على هذا الطريق .

٦ ـ استغلال قوة الطبقة العاملة العربية :

ان « اسرائيل » ومن منطلقها الكولونيالي تقوم بعملية استغلال بشعة للايدي العاملة العربية ان كان هذا في مناطق احتلال ٤٨ او المناطق الاخرى التي احتلت عام ٦٧ ومؤخرا المناطق المحتلة في جنوب لبنان ، ولا يستثنى هنا من عملية الاستغلال العامل « الاسرائيلي » حيث هو الأخر يعاني من هذا الواقع بحكم بنية وتكوين الاقتصاد « الاسرائيلي » (اقتصاد رأسمالي) ولا يستثني كذلك المؤسسات من امثال الهستدروت من ممارسة الاستغلال . ولكن المعاناة التي يعاني منها العامل العربي تفوق كل تصور . ان كان ذلك بطبيعة العمل الذي يقوم به من ناحية او بظروف هذا العمل من ناحية ثانية . او بالضمانات المتوفرة من ناحية ثالثة .

فمن المعروف ان العامل العربي لا يقوم الا بالاعمال غير الفنية والذي لا يحتاج الى مهارات خاصة من امثال اعمال البناء والاعمال الزراعية والطرقات وغيرها . او الخدمات الاخرى ، وهذه ذات مردود اقتصادي متدني . ولا يتوفر له اي نوع من الضمانات التي يتمتع بها العامل « الاسرائيلي » .

ثم تأتي بعد ذلك الظروف المحيطة بالعمل ، ومنها عملية التنقل من مكان السكن الى مكان العمل التي تحتاج الى اكثر من ثلاثة ساعات يوميا في المتوسط وهذه مضافة الى ساعات عمله الاساسية ، ويأتي بعد كل هذا دور سماسرة العمل الذين يجب ان ينالوا حقوقهم من تعب العامل . ان كل الظروف التي يعمل في اطارها العامل العربي في « اسرائيل » هي ظروف لا يمكن اعتبارها بأي حال من الاحوال الا ظروفا غير انسانية . وظروفا يخضع فيها العامل على ارضه لابشع انواع الاستغلال والاضطهاد ، مضافا الى هذا ان هذا العامل وفي ظل الصراع مع هذا الكيان يعيش حالة تمزق انساني عميق لانه يقدم الخدمات الكبيرة لتقوية هذا الكيان وتدعيم احتلاله وهو عاجز عن فعل شيء غير هذا من هذه الزاوية .

٧ ـ عملية التهويد للتاريخ والثقافة ... الخ

لقد قامت منذ الاحتلال « الاسرائيلي » عمليات مخططة مدروسة تستهدف تغيير تاريخ المناطق المحتلة . وقد بوشر هذا اولا بتغيير معظم اسماء الاماكن والقرى والمدن وبتسميتها بأسماء جديدة من التاريخ اليهودي بدلا عنها . وللاسف فقد فرض هذا نفسه علينا في احيان كثيرة من زاوية استعمالنا اليومي لهذه الاسماء . اولا وتثبيتها على خرائطنا الجغرافية ثانيا . فنظرة سريعة الى مناطق احتلال عام ٤٨ نجد ان المناطق والقرى التي بقيت تحتفظ بأسمائها هي المناطق التي تمسك اهلها بالبقاء عليها ولم يهاجروا او المدن الرئيسية الكبيرة . مثل حيفا ويافا واللد وغيرها حتى هذه المدن يوجد لها أسماء عبرية . وقد استتبع هذا بتغيير ممائل لتاريخ طويل صنعه شعبنا بدماء ابنائه عبر العصور وقد جسد هذا بثقافة وتراث متوارث .

جاء نتاجا لحياة مليئة بالنضال والكفاح والانتاج . وما يجري الان هو تغيير كامل وتسخيف وتشويه لهذا التاريخ والتراث بكافة الاشكال في الحياة اليومية ، في المدارس ، بتغيير اسماء اماكننا التاريخية وتشويه تاريخها .... الخ . ان « اسرائيل » تفهم جيدا ان صراعنا في هذه المنطقة صراع مصيري وهذا يستهدف منها محو وتشويه كل تاريخ للشعب الذي صنع تاريخ هذه المنطقة عبر العصور .. وربط هذا التاريخ بها حتى تستطيع تثبيت نظريتها ، ان هذا يتطلب منا التمسك والحفاظ بكل الوسائل على حضارتنا وتاريخنا وتراثنا .

٨ ـ الاستيطان :

يعد الاستيطان من اهم مرتكزات السياسة « الاسرائيلية » في الاراضي المحتلة وجميع الادارات « الاسرائيلية » توليه اهمية خاصة . وتشكل له المؤسسات المختلفة من اجل تطبيقه ، منها وزارة الاستيعاب ، صندوق ارض « اسرائيل » ، الوكالة اليهودية ، اللجنة الوزارية الخاصة ... الخ من الاشكال المختلفة لتطبيق هذا الجانب من المشروع الصهيوني ، واهمية هذا الموضوع تنبع اساسا من حاجة الكيان الى القوى البشرية الذي عليه جلبها من يهود العالم . وعليه توفير الارض لاستقبالهم ، ولتوفير هذه الارض يقوم بعملية طرد جماعية لسكانها الاصليين وبشتى الوسائل والطرق وبسن مختلف القوانين ، من اجل توطين المهاجرين الجدد . اي انه يريد القوى البشرية ويريد الارض ، القوى البشرية يجلبها من الخارج والارض يستولي عليها بطرد اهلنا منها . فعلى سبيل المثال منذ عام ١٩٦٧ حتى الان ، اقام العدو الصهيوني ما يقرب من ٧٦ مستوطنة مختلفة الحجوم في مناطق الاحتلال عدا ما تم جلبه من القدس المحتلة من المهاجرين من اجل تغيير ديمغرافيتها الذي قطع شوطا كبيرا فيه . والكل يذكر مشروع كينيغ للجليل ومشاريع غوش امونيم وارئيل شارون وزير الزراعة الحالي وغيرها من المشاريع الاستيطانية المختلفة . التي تستهدف تثبيت نقاط ارتكاز في المرحلة الاولى ، من اجل تغيير التركيب الديمغرافي في مراحل لاحقة وتحويل من يبقى من اصحاب الارض الحقيقيين ، الى مجموعات من المهاجرين فوق ارضهم والى مجموعات تقدم الخدمات للكيان القائم لا اكثر .

ان اساليب ووسائل تطبيق الاستيطان متعددة مباشرة وغير مباشرة ، بقوانين وبدون قوانين ، بالتزوير وبالقوة العسكرية . ولكن الهدف الواحد ومحدد هو الاستيلاء على الارض وطرد اهلها . من اجل توطين مهاجرين جدد ليس الا . هذا هو السلوك الثابت الذي حكم الكيان الصهيوني منذ كان مجموعات ارهابية مسلحة في خدمة بريطانيا والصهيونية العالمية . الى ان

اصبح كيانا رسميا ومعترفا به دوليا . ان سياسة الاستيطان واستمراره بالنسبة للكيان الصهيوني من السياسات الثابتة التي لا تتغير مطلقا . واية مراجعة سريعة لتاريخ العدو الصهيوني الاستيطاني على ارضنا تثبت هذا بدون عناء ومجرد وجود الكيان الصهيوني من حيث المبدأ هو وجود استيطاني .

٩ ـ المشاريع السياسية المختلفة :

لقد دار جدل طويل ومتعدد الجوانب في الكيان « الاسرائيلي » حول افضل الحلول السياسية لمشكلة الاراضي المحتلة ، تحصل من خلالها « اسرائيل » على الارض والسلام معا . وكان هذا الموضوع هاجسا دائما لمختلف القوى والاحزاب « الاسرائيلية » على السواء ولا فرق ان كانت في الحكم او خارجه . وقد دار جدل طويل حول كل مشروع طرح من هذه الفئة او تلك . ومن هذه المشاريع ما سمي بأسماء اصحابها . وقد سلكت « اسرائيل » منذ بداية احتلال عام ٦٧ م خطا للوصول الى خلق ارضية سياسية لانجاح هدفها الاساسي وتمثل هذا بالعمل على اجراء الانتخابات البلدية وحاولت الاعتماد على زلم النظام الاردني في المناطق المحتلة . ولكنها فشلت في هذا عام ٦٨ بسبب الرفض الجماهيري للمشاركة في هذه اللعبة المؤامرة وبسبب صعود حركة المقاومة في تلك الفترة ومعارضتها لهذه الانتخابات . وحاولت تكرار الموضوع عام ٧٤ م مستغلة هزيمة المقاومة الفلسطينية في الاردن وحالة الانحسار التي كانت تعيشها ولكن تم التصدي كذلك لهذه الخطوة . وفشلت فشلا كبيرا مما دفعها لاعتماد المجالس البلدية القديمة الى ان جاءت انتخابات عام ١٩٧٦ م والتي ايدتها مختلف القوى الفلسطينية والعربية لاول مرة . باستثناء قوى الرفض الفلسطينية وعلى رأسها الجبهة الشعبية .

وقد نجحت عملية الانتخابات رغم التصدي لها ولكن بشكل غير كامل نسبيا على هذا الجانب الذي هدفه ابراز قيادات فلسطينية محلية يمكن التعاطي معها في حال التمكن من الوصول الى اتفاق لتسوية الاوضاع سياسيا .

كان الجدل يدور في اسرائيل حول افضل الاساليب السياسية لادارة المناطق المحتلة . واعطي الشكل الليبرالي للاحتلال العسكري لهذه المناطق وابرز تعبير لهذا المسلك ما قاله احد الضباط « الاسرائيليين » الكبار في الضفة لاحد اعضاء المجلس البلدي لنابلس (اذهب وانبح قدر ما تشاء ... ولكن احرص على ان لا تعض) فقد سلك الحكم العسكري هذا الاتجاه بشكل عام . الضرب بقوة وقسوة ووحشية لا مثيل لها ضد اي عمل يهدد امن « اسرائيل » مهما كان حجم التهديد هذا . فرأينا عشرات الالاف من المعتقلين والاف البيوت المنسوفة ... الخ ، وبالمقابل السماح بحرية الصحافة الليبرالية ، بحيث لا تتطرق لجوهر الوجود الصهيوني واحقية هذا الوجود في وطننا فلسطين ، ومن امثال هذا الوضع كذلك الجسور المفتوحة مع الاردن ومن بعدها الجدار الطيب في الجنوب اللبناني التي هي عبارة عن تعايش وتعاطي غير موثق رسميا مع النظام الاردني . وكذلك مع الجنوب في لبنان . وخلق حالة من التعايش بواسطة تقادم الامر الواقع . ليصبح الوضع حالة مسلما بها ، وتقادم الامر الواقع هذا سلكه « الاسرائيليون » لمختلف المناطق المحتلة ، حيث كان ولا يزال الاسرائيليون يراهنون على ان الزمن يعمل لصالحهم . ويجب عليهم استغلاله لتكريس وتثبيت وقائع هذا الاحتلال في مختلف المجالات . من اجل الوصول الى مرحلة القبول التام بوجودهم بحكم الوقائع الجديدة التي تم فرضها في هذه المناطق من استيطان ومشاريع مشتركة وعلاقة سياسية واقتصادية ... الخ ولتثبيت هذا الوضع الذي تسعى اليه « اسرائيل » . تم طرح العديد من مشاريع التسوية السياسية ، لا مجال هنا لاستعراضها جميعا وانما سنذكرها ونركز على اخرها وهو مشروع الحكم الذاتي ، ومن يريد المشاريع التفصيلية لهذه المشاريع عليه العودة الى كتاب مشاريع التسوية الاسرائيلية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ م الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، واهم المشاريع هي :

١ ـ مشروع يغال الون ـ وزير الخارجية في حكومة التجمع السابقة :

وقد طرح هذا المشروع في تموز عام ٦٧ م بعد شهر واحد من هزيمة حزيران ورغم ان هذا المشروع لم يتبنى رسميا ورغم التعديلات البسيطة التي اجريت عليه ، فقد بقي في جوهره كما طرحه آلون . وبقي هاديا لحكومة التجمع (المعراخ) .

٢ ـ وثيقة غاليلي :

وقد صدرت هذه الوثيقة باسم الشخص الذي كلف بصياغتها قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ وفي سياق الاعداد لانتخابات الكنيست الثامن . وكانت بمثابة جزء من برنامج المعراخ . وكانت تمثل القاسم المشترك لمختلف الكتل المشتركة . واعتبرت خطوط عامة بدون الدخول في التفاصيل . وكان ابرز نقاطها هي تنشيط اعمال البلديات والمجالس المحلية . وبقي الخلاف قائما حول الوثيقة في صفوف التجمع ، ولم تقر رغم ان الكثير من بنودها اخذ طريقه العملي في التطبيق . مثل ربط المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي ، الاستمرار بسياسة الجسور المفتوحة . الاستمرار باقامة المستوطنات ، توزيع اللاجئين وتوطينهم في الداخل .

٣ ـ وثيقة المبادىء الاربعة عشر الموجهة :

لقد قدمت هذه الوثيقة لانتخابات الكنيست الثامن التي تأجلت بسبب حرب ٧٣ وهي تعتبر برنامج حزب العمل ، رغم انه دار نقاش طويل حول